

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
العراق – النجف الأشرف

العلاقة بين التعددية الحزبية والنظام الانتخابي في العراق بعد عام 2003

رسالة تقدم بها الطالب احمد راضي محمد علي
إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في
العلوم السياسية

بإشراف
الاستاذ الدكتور
زيد عدنان محسن العكيلي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[ومن يتولى الله ورسوله والذين امنوا
فإن حزب الله هم الغالبون]

صدق الله العلي العظيم
المائدة : آية 56

قال رسول الله محمد ﷺ
(من يلتمس طريقاً فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى
الجنة)

صدق رسول الله محمد ﷺ

الإهداء

إلى الجبل الذي طالما حلمت ان أكون بقوته وصلابته
ضحى ففاق كل التضحيات ، أشقى حياته لنسعد
رعاني وبماء المكرمات سقاني غاد رني على عجل،
هنيئاً بجوار ربه.... أستاذي الأولوالذي العزيز.
إلى من بنت فأعلى الله مقامها زرعت فحصدت طيب ثمارها...
إيمانها قيس وصبرها عون الكلمة المقدسة التي نطقنتي بصوت الحنان
بينما لا أزال متلعثماً في ترديدها والدتي العزيزة .
وإلى أساتذتي في معهد العلمين / قسم العلوم السياسية وإلى زملاء الدراسة
كل من ساعدني , وأرشدني ... أهدي هذا العمل المتواضع
الى صناع الأمل ليوث الميدان شهداء الديمقراطية
موظفي مفوضية الانتخابات و اخص بالذكر الذي رحلوا في جوار ربهم

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين حبيب اله العالمين ابي القاسم المصطفى محمد وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين, في البداية أحمد الله على نعمه التي لا تحصى الذي وفقني لإكمال دراستي.

أقدم شكري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور (زيد عدنان العكلي) لتفضله بالإشراف على بحثي ، ولما بذله معي من جهد ووقت طيلة مدة الإشراف، ولما قدمه لي من توجيهات سديدة وإرشادات قيمة وسعة صدر في تقديم البحث بهذه الصورة سائلا الله العلي القدير أن يمدّه بدوام الصحة وتمام العافية.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا وذلك لاهتمامهم بطلبة الدراسات العليا، كما أتقدم بالشكر لأساتذتي الكرام ممن كان لهم الفضل في إكمال دراسة الماجستير في العلوم السياسية من خلال تذليلهم كل المعوقات التي يمر بها طالب الدراسات العليا

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذين الفاضلين المقومين العلمي واللغوي، وإلى الاساتذة رئيس واعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة البحث وإثرائه بالملاحظات والتوجيهات القيمة متمنيا لهم من الله الموفقية وكل خير .

كما لا يسعني الا ان أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام ممن حكموا استبانة الدراسة وابدوا ملاحظاتهم القيمة جزاهم الله خير الجزاء .

وعرفاناً بالجميل اتقدم بالشكر الى الأخ الكبير والاستاذ الفاضل الاستاذ الدكتور (ليث علي يوسف الحكيم) لما قدم له من مساعدة في عملية التحليل الاحصائي .

وشكري الجزيل الى السيد (احمد الساعدي) امين المكتبة في معهد العلمين للدراسات العليا لرفدي بالمصادر العلمية من اجل اكمال الدراسة.

ومن الانصاف ان اتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة رئيس واعضاء مجلس المفوضين المحترمين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، لتشجيعهم وحثهم والعمل على تذليل كل المعوقات من اجل الارتقاء بالواقع العلمي والعمل على تطوير وتنمية قدرات العاملين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى عمادة واساتذة كلية العلوم السياسية جامعة الكوفة لرفدي بالمصادر المطلوبة , لهم مني كل الاحترام والتقدير

واخيراً أتقدم بالشكر والتقدير الى جميع الاصدقاء ممن كان لهم الوقفة المعنوية في اكمال هذا البحث من خلال دعائهم وتمنياتهم الطيبة فجزاهم الله خيراً .

فجزا الله الجميع عني أوفى الجزاء وأحسنه انه سميع مجيب الدعاء .

الخلاصة

بعد التغيير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 بسقوط النظام السابق وتحول شكل النظام السياسي من نظام دكتاتوري الى نظام سياسي ديمقراطي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي من خلال اجراء الانتخابات باعتماد نظام انتخابي يساعد على ظهور وتنافس الاحزاب السياسية والتنافس فيما بينها.

ويؤدي النظام الانتخابي المعتمد في أي نظام سياسي دوراً بارزاً في التأثير على قيام التعددية وبروز الأحزاب السياسية، وتمتعها بالقوة في التأثير على المجتمع، وهو الذي يحدد نوعية أعضاء السلطة التشريعية، والتنظيمات السياسية التي من الممكن أن تصل إلى الهيئات التمثيلية، و يحدد إن كانت الأحزاب السياسية هي صاحبة التأثير الأول في السلطة التشريعية، أو أن يكون التأثير لمجموعات متفرقة من الأفراد لا جامع بينها.

فضلاً عن إن التعددية الحزبية أكثر من غيرها تتلاءم مع مبادئ الديمقراطية، إذ إنها تعطي الحق لكل جماعة بأن تعتنق ما تشاء من آراء وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها، وأن تكتسب الانصار ويعود سبب كثرة الأحزاب الى انقسام الاحزاب القائمة الى حزبين أو اكثر أو الى نشوء أحزاب جديدة نتيجة لعوامل عدة اختلاف القومي أو الديني أو الاجتماعي فقد ظهرت لتعددية الحزبية في العراق بعد 2003.

ومن المتفق عليه أن موضوع النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية شكل و لا يزال يشكل أحد اهتمامات فقهاء القانون الدستوري والإداري، وحتى رجال السياسة طالما أن له تأثير على سير مؤسسات الدولة و علاقاتها ببعضها، ولما له من ارتباطات مباشرة بالتعددية الحزبية ومتطلباتها، مما يجعل دراسة هذا الموضوع " النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في العراق "يستجيب لضرورات عملية وتتمثل في ضرورة الموازنة بين مطالب الطبقة السياسية المستمرة في إيجاد نظم انتخابية تتماشى وتطلعاتها، هذا من جهة، و من جهة أخرى متطلبات الاستقرار السياسي التي تتطلب نظم انتخابية تتماشى وواقع التعددية الحزبية في العراق بما لا يتعارض ومتطلبات الديمقراطية المتجددة .

في ظل التغييرات المختلفة للنظام الانتخابي وما رافقها من آثار مختلفة على الأحزاب السياسية العراق يمكن التساؤل إلى أي مدى تؤثر النظم الانتخابية على حجم وقوة الأحزاب السياسية في العراق ؟ وهل هذه النظم تتماشى وواقع التعددية الحزبية ؟

فالتساؤلات السابقة وغيرها ستكون محور دراستنا للموضوع معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بوصف دقيق لظاهرة النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في العراق. وذلك بجمع بياناتها من خلال الاعتماد على نتائج الانتخابات المختلفة، ثم تحليل هذه النتائج بطريقة موضوعية من أجل التعرف على العوامل المتحركة فيها، فالمقاربة الكمية والإحصائية تعطي للبحث مصداقية أكثر .

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين التعددية الحزبية والنظام الإنتخابي في العراقي من خلال ان النظام الانتخابي يؤثر في حجم التمثيل البرلماني للأحزاب المتنافسة بما يتناسب مع حجمها في المجتمع, وقد يتيح نظام انتخابي اخر الفرصة امام القوى الكبيرة لكي تتمثل بمقاعد اكبر من حجمها الحقيقي في المجتمع.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها, العمل على تعديل النظام الانتخابي وعد اعتماد نظام التمثيل النسبي في العراق نتيجة الآثار الناجمة عنه, مما يؤدي الى تشتيت الاصوات في مجلس النواب الذي توزعت مقاعده على عدد من الكيانات الرئيسية المختلفة, وقاد اختلافها الى مزيد من الخلافات التي انعكست على عمل السلطين التشريعية والتنفيذية مما ولد انقسامات حادة, وغياب دور المعارضة البرلمانية, كما نتج عن نظام التمثيل النسبي وجود حكومات ائتلافية ضعيفة بسبب عدم وجود كتلة فائزة بالأغلبية البرلمانية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	المستخلص
ب- ت	قائمة المحتويات
ث- ج	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
ح	قائمة الملاحق
7-1	المقدمة
77-8	الفصل الأول : ماهية الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية
9	تمهيد
40-10	المبحث الاول : ماهية الأحزاب السياسية
24 - 11	المطلب الأول: ماهية الأحزاب السياسية
15 - 11	اولاً: مفهوم الحزب السياسي
24 - 16	ثانياً: نشأة الحزب السياسي
35 - 25	المطلب الثاني: وظائف وانواع الحزب السياسي
29 - 25	اولاً: وظائف الحزب السياسي
35 - 29	ثانياً: انواع الأنظمة الحزبية
40 - 36	المطلب الثالث: تقدير الأحزاب السياسية
77 - 41	المبحث الثاني : ماهية النظم الانتخابية
47 - 42	المطلب الأول: مفهوم النظم الانتخابية
44 - 42	اولاً: تعريف النظم الانتخابية
47 -45	ثانياً: اهمية النظم الانتخابية
75 -48	المطلب الثاني: انواع النظم الانتخابية
59 - 49	اولاً: نظام الأغلبية
72 - 60	ثانياً: نظام التمثيل النسبي
75 - 73	ثالثاً: نظام المختلط
77 -76	المطلب الثالث: الأسس التي يقوم عليها النظام الانتخابي
135 -78	الفصل الثاني: طبيعة الواقع الحزبي والنظم الانتخابية في العراق بعد عام 2003
79	تمهيد
108 - 80	المبحث الأول : طبيعة التجربة الحزبية في العراق بعد عام 2003
87 -81	المطلب الأول: طبيعة التعددية الحزبية في العراق بعد عام 2003
101 - 88	المطلب الثاني: دوافع نشوء التعددية الحزبية في العراق بعد عام 2003
88	اولاً: الدوافع التاريخية
90 - 89	ثانياً: الدوافع السياسية
90	ثالثاً: الدوافع الخارجية
98 - 91	رابعاً: الدوافع الدستورية والقانونية
101 - 99	خامساً: الدوافع الاجتماعية
108 - 102	المطلب الثالث: اثر التعددية الحزبية في النظام البرلماني
107 - 106	أولاً: الاثر الايجابي للتعددية الحزبية في النظام البرلماني
108 -107	ثانياً: الاثر السلبي للتعددية الحزبية في النظام البرلماني
135 -109	المبحث الثاني: واقع النظام الانتخابية في العراق بعد 2003
121 -110	المطلب الأول: المرجعيات الدستورية والقانونية للنظم الانتخابية في العراق بعد 2003

113 - 110	أولاً: انتخابات الجمعية الوطنية
115 - 114	ثانياً: انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2005
119 - 116	ثالثاً: انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2010
121 - 119	رابعاً: انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2014
130 - 122	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في صياغة النظام الانتخابي
126 - 123	أولاً: العامل الديني
128 - 126	ثانياً: العامل السياسي
129 - 128	ثالثاً: العامل الاجتماعي والثقافي
130 - 129	رابعاً: العامل الاقتصادي
130	خامساً: العامل الخارجي
135 - 131	المطلب الثالث: اثر النظم الانتخابية في نتائج الانتخابات للمدة من 2005 - 2014
132 - 131	أولاً: اثر النظام الانتخابي في انتخابات الجمعية الوطنية
133 - 132	ثانياً: اثر النظام الانتخابي في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2005
135 - 133	ثالثاً: اثر النظام الانتخابي في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2010
135	رابعاً: اثر النظام الانتخابي في انتخابات مجلس النواب العراقي لسنة 2014
210 - 136	الفصل الثالث: العلاقة بين التعددية الحزبية والنظام الانتخابي في العراق بعد عام 2003
137	تمهيد
176 - 138	المبحث الأول: واقع العلاقة بين التعددية الحزبية والأنظمة الانتخابية في العراق
145 - 139	المطلب الأول: اثر النظام الانتخابي في التعددية الحزبية بعد عام 2003
167 - 146	المطلب الثاني: اثر النظام الانتخابي في التحالفات الحزبية بعد عام 2003
148 - 147	أولاً: اثر التحالفات في "انتخابات الجمعية الوطنية" 2005
153 - 149	ثانياً: اثر التحالفات "انتخابات مجلس النواب العراقي" 2005
158 - 153	ثالثاً: اثر التحالفات في "انتخابات مجلس النواب العراقي" 2010
167 - 159	رابعاً: اثر التحالفات في "انتخابات مجلس النواب العراقي" 2014
177 - 168	المطلب الثالث: اثر النظام الانتخابي في تمثيل الأحزاب السياسية داخل السلطة التشريعية
170 - 168	أولاً: اثر النظام الانتخابي في نتائج "انتخابات الجمعية الوطنية" 2005
171 - 170	ثانياً: اثر النظام الانتخابي في نتائج "انتخابات مجلس النواب العراقي" 2005
174 - 172	ثالثاً: اثر النظام الانتخابي في نتائج "انتخابات مجلس النواب العراقي" 2010
177 - 175	رابعاً: اثر النظام الانتخابي في نتائج "انتخابات مجلس النواب العراقي" 2014
211 - 178	المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
181 - 179	المطلب الأول: التحليل الوصفي وتحليل العلاقة لمتغيرات الدراسة
197 - 182	المطلب الثاني: تحليل فقرات الإستبانة لمتغير التعددية الحزبية
211 - 198	المطلب الثالث: تحليل فقرات الإستبانة لمتغير النظام الانتخابي
213 - 212	الخاتمة :
215 - 214	النتائج :
217 - 216	التوصيات :
230 - 218	المصادر :

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يبين فقدان عدالة التمثيل في توزيع المقاعد الانتخابية البرلمانية لمجلس العموم البريطاني	53

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2	يبين فوز احد القوائم بصيغة الأغلبية البسيطة على اساس اللائحة المغلقة	54
3	يوضح توزيع المقاعد على القوائم باعتماد نظام التمثيل النسبي	61
4	يبين الاختلاف في توزيع المقاعد بين طريقة الباقي الاقوى وطريقة المعدل الاقوى	68
5	يمثل آلية توزيع المقاعد بطريقة (هوندت)	69
6	يمثل آلية توزيع المقاعد بطريقة (سانت ليغو)	70
7	يوضح الفرق بين تطبيق آلية هوندت وآلية سانت ليغو	70
8	يوضح توزيع الاصوات الزائدة وفقاً لنسبة الافضلية	72
9	البلدان التي تعتمد نظام العضوية المختلطة	74
10	بعض البلدان التي تعتمد النظم المتوازنة	75
11	اهم المتغيرات التي اجريت على قوانين الاقتراع في العراق للفترة من (2005) الى (2014)	121
12	التحالفات الحزبية لانتخابات مجلس النواب العراقي 2005	149
13	التحالفات الحزبية لانتخابات مجلس النواب العراقي 2010	153
14	التحالفات الحزبية لانتخابات مجلس النواب العراقي 2014	160
15	عدد المقاعد التي حصلت عليها الاحزاب والائتلافات السياسية في انتخابات 2005/1/30	169
16	عدد المقاعد التي حصل عليها كل كيان وائتلاف سياسي في انتخابات مجلس النواب 2005	171
17	عدد المقاعد التي حصل عليها كل كيان وائتلافات سياسية في انتخابات مجلس النواب 2010	174
18	عدد المقاعد التي حصل عليها كل كيان وائتلاف سياسية في انتخابات مجلس النواب 2010	175
19	خصائص عينة الدراسة	178
20	التحليل الوصفي لمتغير التعددية الحزبية	179
21	التحليل الوصفي لمتغير النظام الانتخابي	180
22	مصفوفة علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة	181
23	أنموذج علاقة التأثير بين متغيرات الدراسة الحالية	181
24	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الأولى من متغير التعددية الحزبية	182
25	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية من متغير التعددية الحزبية	183
26	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة من متغير التعددية الحزبية	184
27	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة من متغير التعددية الحزبية	185
28	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الخامسة من متغير التعددية الحزبية	186
29	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السادسة من متغير التعددية الحزبية	187
30	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السابعة من متغير التعددية الحزبية	188
31	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثامنة من متغير التعددية الحزبية	189
32	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة التاسعة من متغير التعددية الحزبية	190
33	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة العاشرة من متغير التعددية الحزبية	191
34	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الحادية عشر من متغير التعددية الحزبية	192
35	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية عشر من متغير التعددية الحزبية	193
36	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة عشر من متغير التعددية الحزبية	194
37	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة عشر من متغير التعددية الحزبية	195
38	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الخامسة عشر من متغير التعددية الحزبية	196
39	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السادسة عشر من متغير التعددية الحزبية	197
40	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الأولى من متغير النظام الانتخابي	198
41	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية من متغير النظام الانتخابي	199

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
200	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة من متغير النظام الانتخابي	42
201	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة من متغير النظام الانتخابي	43
202	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الخامسة من متغير النظام الانتخابي	44
203	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السادسة من متغير النظام الانتخابي	45
204	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السابعة من متغير النظام الانتخابي	46
205	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثامنة من متغير النظام الانتخابي	47
206	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة التاسعة من متغير النظام الانتخابي	48
207	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة العاشرة من متغير النظام الانتخابي	49
208	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الحادية عشر من متغير النظام الانتخابي	50
209	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية عشر من متغير النظام الانتخابي	51
210	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة عشر من متغير النظام الانتخابي	52
211	تكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة عشر من متغير النظام الانتخابي	53

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	يبين عائلات النظم الانتخابية	1
122	العوامل التي تعمل على صياغة نظام انتخابي عادل	2
182	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الأولى من متغير التعددية الحزبية	3
183	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية من متغير التعددية الحزبية	4
184	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة من متغير التعددية الحزبية	5
185	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة من متغير التعددية الحزبية	6
186	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الخامسة من متغير التعددية الحزبية	7
187	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السادسة من متغير التعددية الحزبية	8
188	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السابعة من متغير التعددية الحزبية	9

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
10	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثامنة من متغير التعددية الحزبية	189
11	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة التاسعة من متغير التعددية الحزبية	190
12	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة العاشرة من متغير التعددية الحزبية	191
13	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الحادية عشر من متغير التعددية الحزبية	192
14	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية عشر من متغير التعددية الحزبية	193
15	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة عشر من متغير التعددية الحزبية	194
16	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة عشر من متغير التعددية الحزبية	195
17	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الخامسة عشر من متغير التعددية الحزبية	196
18	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السادسة عشر من متغير التعددية الحزبية	197
19	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الأولى من متغير النظام الانتخابي	198
20	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية من متغير النظام الانتخابي	199
21	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة من متغير النظام الانتخابي	200
22	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة من متغير النظام الانتخابي	201
23	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الخامسة من متغير النظام الانتخابي	202
24	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السادسة من متغير النظام الانتخابي	203
25	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة السابعة من متغير النظام الانتخابي	204
26	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثامنة من متغير النظام الانتخابي	205
27	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة التاسعة من متغير النظام الانتخابي	206
28	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة العاشرة من متغير النظام الانتخابي	207
29	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الحادية عشر من متغير النظام الانتخابي	208
30	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثانية عشر من متغير النظام الانتخابي	209
31	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الثالثة عشر من متغير النظام الانتخابي	210
32	الرسم البياني لتكرارات إجابات عينة الدراسة للفقرة الرابعة عشر من متغير النظام الانتخابي	211

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	ملحق الإستبانة	I
2		II



المقدمة

ان المتنبع للشأن العراقي يعلم ان يوم التاسع من نيسان عام 2003 هو الحد الفاصل في تاريخ العراق السياسي, كون ان النظام السياسي شهد تغيراً جذرياً بكل جزئياته من النظام الشمولي وحاكمية الحزب الواحد الى تأسيس نظام سياسي قائم على اليات العمل الديمقراطي .

وبعد ان استقرت الديمقراطية كأساس للحكم واصبحت الحكومات الديمقراطية الممثل الشرعي للشعوب, كان لا بد من ايجاد الالية المناسبة للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية, ولا تتم هذه المشاركة الا عبر الانتخابات العامة التي تمكن الشعب من اختيار ممثليه.

اذ تعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية الأكثر قبولاً لإسناد السلطة السياسية فهي تضيف الشرعية على النظام الحاكم لأي دولة, ذلك من خلال شمولية حق الانتخاب وعدم حرمان أي عنصر من المجتمع من حقه في المساهمة في الحياة السياسية, فمعيار الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة يرتكز بالدرجة الأولى على النظام الانتخابي.

وتعتبر مسألة انتقاء النظام الانتخابي من اهم القرارات لأي نظام ديمقراطي, ففي غالبية الاحيان يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني, لان النظام الانتخابي يُعنى بتنظيم عملية الانتخاب وتحديد الطرق والأساليب المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين, وفرز النتائج وتحديداتها, فهو ينظم عملية الانتقال السلمي للسلطة أو البقاء فيها, فالنظام الانتخابي بالمعنى الواسع, يحول الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد مخصصة للأحزاب السياسية و المترشحين الأحرار, لذا هو يعد الدعامة الأساسية للديمقراطية وأساس الحكم فيها, والركيزة الأساسية في كل إصلاح سياسي وإداري و اجتماعي, وقوام السلطة ومصدر شرعيتها, مما يجعل عملية اختيار النظام الانتخابي من بين أهم القرارات المتخذة في الدول الديموقراطية .

ومن الواضح للباحثين في مجال السياسة , هناك العديد من النظم الانتخابية وبلا شك ان هذه النظم تختلف من حيث تطبيقاتها من دولة إلى أخرى, وذلك لاختلاف الوقائع والظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة , كما ويتم اعتماد النظام الانتخابي حسب طبيعة النظام السياسي لكل دولة .

فلا بد أن يكون النظام الانتخابي ملائم للأوضاع السياسية والاجتماعية, ولذلك فان القوانين الانتخابية تختلف من دولة إلى أخرى, باعتبار أن النظام الانتخابي انعكاساً للنظام السياسي,



ولكي نكون فعلياً امام نظام ديمقراطية يجب أن يكون الشعب هو من اختار ممثليه, وتختار الدول النمط الانتخابي الملائم, فقد تختار نظام التمثيل النسبي يلاءم التعددية الحزبية مثلاً أو نظام الأغلبية, كما تختار الهيئة التي تشرف عليها لان الإدارة قد تؤثر على نتائج العملية الانتخابية.

ويؤدي النظام الانتخابي المعتمد في أي نظام سياسي دوراً بارزاً في ظهور التعددية الحزبية, وبروز الأحزاب السياسية في التأثير على المجتمع وكسب تأييدهم, فهو الذي يحدد نوعية أعضاء السلطة التشريعية, والتنظيمات السياسية التي من الممكن أن تصل إلى الهيئات التمثيلية, فقد دلت التجربة على ان كل من نظام الأكثرية ذو الدوريتين والتمثيل النسبي يؤدي إلى بروز التعددية الحزبية, فأغلب الدول التي تأخذ بنظام الاقتراع ذو الدوريتين أيضاً دول تأخذ بنظام التعددية الحزبية, كما ان التمثيل النسبي دائماً يتطابق مع نظام التعددية الحزبية, وليس هنالك دولة في العالم تطبق التمثيل النسبي يظهر فيها نظام الثنائية الحزبية أو تساعد على وجود مثل هذا النظام, فالعملية الانتخابية تساعد على تكون الأحزاب المتساوية إلى حد ما في القوة, وكل حزب يتمسك بسياسته المحددة والمميزة, وكل ناخب يؤيد الحزب الذي يعتقد انه يمثل.

لذا تعتبر التعددية الحزبية من المبادئ الأساسية للديمقراطية, والتي تؤمن بمجتمع يسوده مبدأ احترام إرادة الأغلبية وصيانة حقوق الأقلية, واختلاف الآراء والمصالح, يترجم هذا الاختلاف في برامج وسياسات عامة تتبناها الأحزاب السياسية, وتخوض على أساسها الانتخابات, كون ان النظام التعددي يعطي لكل جماعة الحق بان تتبنى ما تشاء من معتقدات وافكار وايدولوجيات, وتحمي وتدافع عن افكارها ومعتقداتها باتباعها الوسائل والاليات القانونية المناسبة, وان تستقطب المؤيدين والمناصرين لها.

وان السبب الرئيسي لكثرة الاحزاب في بعض الدول يعود الى امرين رئيسيين : الامر الاول انقسام الاحزاب الرئيسية الى حزبين أو اكثر والامر الثاني يعود الى تشكل أحزاب جديدة, وذلك لوجود عوامل عدة نتيجة للاختلافات الاجتماعية او الايديولوجية او القومية او الدينية او المذهبية ولقد ابرز ما قيل في نقد نظام التعددية الحزبية عنده تطبيق النظام الانتخابي انه يؤدي الى عدم وجود استقرار في التشكيلة الحكومية وذلك بسبب تعذر حصول احد الاحزاب المشاركة في العملية الانتخابية على الأغلبية المطلقة داخل مجلس النواب مما ينتج عن ذلك تشكيل حكومات ائتلافية والتي طالما تؤدي الى عدم الاستقرار نتيجة الاختلافات المتباينة بين المتحالفين.

فضلا عن ان الاختلافات في بعض الاحيان تؤدي الى الانقسام والتشطي وذلك لعدم وجود انضباط داخل المتحالفين للتعاطي مع القضايا الحساسة, لذا إن الاعداد الكثيرة للأحزاب السياسية



والتي تنوعت حسب طبيعة تكوين وتشكيلة المجتمع العراقي, خلق حالة من الارباك والفوضى والفساد السياسي لاسيما ان جميع هذه الاحزاب تشكلت قبل صدور قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية والذي نظم عملها مؤخراً الأمر الذي انعكس سلباً على بناء مؤسسات الدولة العراقية والية عملها واداراتها بالشكل المثالي مما نتج عن ذلك وجود صراعات بين القوى والاحزاب السياسية وتفشي ظاهرة الفساد الاداري وتنمي ظاهرة المحاصصة الحزبية .

لكن!! احياناً لا نرى اثر للنظم الانتخابية بصورة مباشرة على تكوين الأحزاب السياسية، لأنها ليس بالضرورة ان تعمل بنفس الآلية في جميع البلدان, كما أن الثقافة السياسية للأحزاب بمكوناته المختلفة قد لا تساعد على اعطاء اي دور للنظام الانتخابي في عملية التطور والتقدم الديمقراطي، خاصة وإذا كانت الأحزاب السياسية حديثة النشأة او لديها اجندات اقليمية او كانت لديها اهداف غير مشروعة تتنافى وتتعارض مع محتوى الدستور.

وما حصل في العراق بعد عام 2003 من تغيير جعل من الضروري دراسة الظاهرة الجديدة المتمثلة بالتعددية الحزبية, والوصول إلى حقيقتها, كون ان الظاهرة الحزبية في العراق بعد عام 2003 شهدت انفتاحاً كبيراً .

من خلال ما تقدم نبين ان دراسة هذا الموضوع " العلاقة بين التعددية الحزبية والنظام الانتخابي في العراق بعد عام 2003 " للوقوف على الظاهرة الحزبية في العراق بعد عام 2003 والنظام الانتخابي الانسب نسبياً, ومدى تأثير وتأثر التعددية الحزبية بالنظام الانتخابي في بناء نظام ديمقراطي متماسك ينعم بالاستقرار .



يمكن توضيح حدود الرسالة بالاتي :

اولاً : الحدود المعرفية

ركزت الدراسة على ظاهرة التعددية الحزبية والنظام الانتخابي في العراق بعد عام 2003 م , أي إن الدراسة تركز على تحليل وبيان اثر وتأثير التعددية الحزبية بالنظام الانتخابي في العراق بعد عام 2003 , وما هو النظام الامثل نسبياً لتطبيقه , من اجل ان تتحقق حالة من الاستقرار السياسي للنظام الديمقراطي .

ثانياً : الحدود الزمنية

تحدد هذه الدراسة بالمدة الزمنية من عام 2003 والتي تعتبر فترة انطلاق النظام الديمقراطي في العراق وظهور الاحزاب والتيارات السياسية الى عام 2015 وهو العام الذي تم في تشريع قانون الاحزاب السياسية في العراق .

ثالثاً : الحدود المكانية

تقتصر هذه الدراسة جغرافياً على دراسة الحالة في العراق .

رابعاً : الحدود البشرية

الاحزاب والتنظيمات السياسية المحلية غير الرسمية في العراق .

أهداف الدراسة

تزامنا مع التحول الديمقراطي الذي شهده العراق إثر التغيير الذي حصل في 9 نيسان 2003 وبعد السقوط للحكم الشمولي , وظهور التعددية الحزبية على الساحة السياسية العراقية , وانعكاسها على بناء الدولة , وانطلاقاً من ذلك , يركز البحث على تحقيق هدفين أساسيين , يمثل الأول في السعي والبحث في ظاهرة التعددية الحزبية , وما سبيل تحقيق التعددية في إرساء الديمقراطية في النظام السياسي والدولة , وأبرز مظاهر التعددية على الساحة السياسية العراقية, والهدف الثاني رقد المكتبة العراقية بدراسة تبين مدى أثر هذه الظاهرة على أزمة بناء الدولة العراقية من 2003 – 2014 .

مشكلة الدراسة:



تبحث الدراسة من حيث تأثير وتأثر التعددية الحزبية بالنظام الانتخابي , وكثيراً من الاحيان نرى ان تكرار مصطلح الاحزاب السياسية في الدراسات والبحوث الاكاديمية السياسية, حتى اعتبرها الكثير من اساتذة السياسة انها ركيزة اساسية الديمقراطية بل اكثر من هذا اعتبروا وجود الظاهرة الحزبية من عدمها الفاصل في الحكم على نظام ما اذا كان ديمقراطياً ام استبدادياً , بل ان البعض منهم ذهب الى الاكثر من هذا ان زيادة عدد الاحزاب السياسية تؤدي بالنتيجة الى زيادة مساحة الحرية الممنوحة للمواطنين من اعتناقهم لأفكار معينة لكن مما لا شك فيه ان الظاهرة الحزبية من حيث تكوينها واهدافها ونشأتها تختلف من دولة الى اخرى فأن الاحزاب السياسية في العراق وجهت لها العديد من الاتهامات ومن ابرز ما وجه لها بأنها هي المسبب الرئيسي لعدم تحقق الاستقرار السياسي مما ادى الى ضياع حقوق المواطن بالاضافة الى عدم وجود بناء حقيقي لمؤسسات الدولة فضلاً عن التفكك الاجتماعي في النسيج الاجتماعي, وان احد الاركان الاساسية التي ادت الى اثر وتأثر بالتعددية الحزبية هو عدو وجود نظام انتخابي يلبي تطلعات الناخبين ويحقق طموحاتهم ويفضي الى تحقيق الاستقرار السياسي .

في ظل الازمة التي رافقت الاحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003 والمتغيرات التي رافقت النظام الانتخابي المتبع في العراق يمكن التساؤل الى الاتي :

- 1- ما مدى تأثير النظام الانتخابي المتبع في العراق على التعددية الحزبية ؟
- 2- هل ان النظام الانتخابي في العراق يتماشى مع واقع التعددية الحزبية وهل تضمن مشاركة واسعة للعملية الانتخابية ؟
- 3- ما هو النظام الامثل نسبياً لترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق ؟
- 4- ما مدى تأثير التعددية الحزبية في العراق على تبني نظاماً انتخابياً يخدم اهدافها السياسية؟
- 5- ما هي الاسباب والمبررات الحقيقية وراء انشاء قانون الاحزاب السياسية في العراق ؟



تسعى اغلب الدراسات على اثبات : أن للتعددية الحزبية في العراق الاثر البالغ لبناء نظام سياسي وفق الاسس الديمقراطية وانعكاس ذلك على بناء مؤسسات الدولة والمجتمع , وهذا ما نراه في الدولة المتقدمة ذات التجارب الديمقراطية الراسخة .

فضلاً عن ان النظام الانتخابي له الاثر البالغ في ترسيخ التجربة الديمقراطية كون ان العملية الانتخابية هي احد اهم الركائز الرئيسية في النظام الديمقراطي لذا نحاول من خلال هذه الدراسة معالجة مشكلة الدراسة من خلال صياغة الفرضيات الاتية :

الفرضية الاولى :

وجود علاقة ارتباط بين التعددية الحزبية والنظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .

الفرضية الثانية :

وجود علاقة بين التعددية الحزبية بعد عام 2003 والنظام الانتخابي المتبع في العراق .

الفرضية الثالثة :

وجود علاقة ارتباط بين النظام الانتخابي المتبع في العراق والمشاركة السياسية الفاعلة .

الفرضية الرابعة :

وجود علاقة ارتباط بين النظام الانتخابي المتبع في العراق وبناء الدولة وفق الاسس الديمقراطية كون ان نتائج الانتخابات تعكس الصورة الحقيقية للنظام السياسي .

لهذا نحاول من خلال هذا البحث الوقوف على أسباب التعددية الحزبية ومدى تأثيرها في بناء الدولة العراقية للمدة من 2003 – 2014 , وأيضاً نحاول الوقوف على عمل هذه الأحزاب والمؤسسات المرتبطة بها وفعاليتها داخل المجتمع العراقي , والآثار التي تركتها المؤسسات في الوحدة الوطنية وبناء الدولة بعد 2003 .

منهجية البحث :



نظراً لطبيعة وأهمية البحث , فقد فرض على الباحث الاعتماد على أكثر من منهج, منها منهج (التحليل النظمي) الذي يقوم على جمع المعلومات ومن ثم تحليلها , وكذلك اعتمد البحث على المنهج التاريخي في التطور التاريخي لنشأة الاحزاب والدولة وتطور المؤسسات الغير رسمية , واستخدام كلا المنهجين لدراسة حالة العراق .

هيكلية البحث

لقد تضمنت رسالتنا الموسومة التعددية الحزبية وأزمة بناء الدولة في العراق من 2003 – 2014 ثلاثة فصول فضلاً عن مقدمة وخاتمة , فقد تطرقنا في الفصل الأول الى ظاهرة التعددية الحزبية لمفهوم الاحزاب ونشأتها والى مفهوم الدولة وشكلها في العراق وذلك في ثلاثة مباحث , خصص الأول للتعريف بمفهوم الاحزاب وأنواع وظائف الاحزاب السياسي , على اساس إن ظاهرة الاحزاب هي التي تقوم عليها الدراسة , وعني المبحث الثاني بمفهوم الدولة وانواع الدولة وشكلها في العراق, أما المبحث الثالث فقد اختص في نشأة الاحزاب في العالم الغربي والعالم الثالث وفي العراق على وجه الخصوص , وجاء الفصل الثاني بعنوان إشكالية التعددية الحزبية في العراق مقسماً على ثلاثة مباحث, تضمن الأول منها دور الاحزاب السياسي في التغيير السياسية بعد عام 2003, والسعي في الارتقاء لدور الاحزاب السياسية ونشر الوعي السياسي وترسيخ الحقوق والواجبات , ركز المبحث الثاني على دور مؤسسات المجتمع المدني في التعددية الديمقراطية في العراق, اما المبحث الثالث فقد ركز على الدولة وعواملها إذ تم تناول صنع السياسة العامة وتطبيقاتها في الدولة عبر أداء الاحزاب السياسية في التوافق بين الكتل والادارة المركزية واللامركزية وعمل المؤسسات غير الرسمية بعد عام 2003, أما في الفصل الثالث فقد تضمن البحث في تشخيص أثر التعددية الحزبية في بناء الدولة الوطنية في العراق وقد اختص المبحث الأول في عدم وجود قانون الاحزاب وتم تناول بهذا المبحث تمويل هذه الاحزاب والتأثير الخارجي فيها, وقد ركز المبحث الثاني على دور الأحزاب داخل البرلمان العراقي وظهور المحاصصة وغياب المعارضة, أما المبحث الثالث فقد ركز على دور الأحزاب في الحياة السياسية العراقية .

الباحث